### بعد مناقشة أوضاع البلاد في «سرية» أيدها 38 عضواً وعارضها 24

# «الأمن» يضع وزير الداخلية على المنصة.. والحمود: أنا حاضر

## المليفي: الوزير جاء «جطل» دون أهداف ورؤى ويجب عليه الاستقالة قبل أن نصعده المنصة

■ الحكومة أخطأت بطلب السرية وتمنينا لو أوصلنا رسالة لكل مواطن بوجود إجراءات لحماية الاستقرار

علي الراشد مترئساً جلسة أمس

سمو رئيس الوزراء خلال حضوره الجلسة

■ «الداخلية» فشلت وسنمارس دورنا في محاسبتها ..ومسؤولها الرئيسي لا يستحق الاستمرار

كتب عمر الرشيدي ومصطفى كامل

تحولت جلسة مناقشة الأوضاع الأمنية إلى «السرية» بعد قرار مفاجئ لمجلس الأمة، بتأييد 38 عضوا ومعارضة 24، حيث تحدث النائبان حسين القلاف وخالد الشطي مؤيدين للسرية، بينما تحدث معارضا للسرية النائبان أحمد المليفي ويوسف الزلزلة، فيما شهدت الجلسة تصعيدا كبيرا ضد وزير الداخلية الشيخ أحمد الحمود وصل إلى حد التهديد بالاستجواب إذا لم يبادر الوزير بتقديم استقالته أو تمت إقالته من قبل سمو رئيس مجلس الوزراء.

وفي بداية الجلسة أبدت الحكومة رغبتها في مناقشة الموضوع بجلسة سرية بناء على المادة «69» من اللائحة الداخلية للمجلس الامر الذي حدا بالرئاسة الى اخلاء قاعة عبدالله السالم، وتم التصويت على الأمر الذي جاء في صالح طلب الحكومة.

وشهدت الجلسة انسحاب النائب فيصل الدويسان اعتراضا على عدم تقديم وزير الداخلية استراتيجية واضحة لعمل وزارته، في الوقت الذي اكد فيه نواب وجود نية مبيتة لاستهداف الوزير قبل الاستماع إلى وجهة نظره.

افتتح رئيس مجلس الأمة علي الراشد الجلسة الخاصة بمناقشة الوضع الامني في الساعة الحادية عشرة صباحا، ثم تلا الامين العام اسماء الاعضاء الحضور والمتغيبين دون عذر او اخطار.

وتلا الامين العام طلب عقد جلسة خاصة لمناقشة الوضع الامني والذي اشار الى جريمة مجمع الافنيوز التي راح ضحيتها طبيب وافد في مقتبل العمر.

ونوه الرئيس الراشد أن الجلسة خاصة استنادا للمادة 72 من اللائحة الداخلية لمناقشة الانفلات الامني.

وتحدث النائب الاول لرئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية الشيخ احمد الحمود قائلا انا ليس لدي تحفظ بل علامة استفهام على كلمة الانفلات الامني وارجو ان تكون الجلسة وفقا للمادة 69 من اللائحة الداخلية.

ثم طلب رئيس المجلس علي الراشد اخلاء القاعة وكانت الساعة 11.15 صباحا.

هذا ورفع رئيس مجلس الامة علي الراشد جلسة المجلس الخاصة بمناقشة الانفلات الامني في البلاد بعد تحويلها من سرية الى علنية.

وقال الراشد الرعودة الجلسة الى علنية «عقد المجلس جلسة سرية بناء على طلب الحكومة لمناقشة موضوع مظاهر الانفلات الامني في البلاد».

واضاف «وبعد اخلاء القاعة اوضح النائب الاول لرئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية الشيخ احمد الحمود مبررات طلب عقد الجلسة سرية ثم تحدث اثنان من الاعضاء المؤيدين للطلب واثنان من المعارضين له».

ومضى يقول ان المجلس «صوت اثر ذلك على طلب الحكومة عقد الجلسة سرية ووافق على طلبها بواقع 38 عضوا مقابل عدم موافقة 24 عضوا» مشيرا الى ان المجلس بدأ بعد ذلك بمناقشة موضوع الانفلات الامني وبعد الانتهاء من المناقشة قرر المجلس الموافقة على التوصيات المقدمة من الاعضاء واحالتها على الحكومة.

واعلن الراشد بعد الانتهاء من تلاوته البيان عن رفع جلسة مجلس الامة.

وكان عدد من النواب تقدموا باقتراح لمناقشة مظاهر الانفلات الامني في البلاد لاستيضاح سياسة الحكومة بشأنه والاطلاع على خططها والاجراءات المزمع اتخاذها لتفادي مثل هذه الحوادث «التي شهدتها البلاد أخيرا» في المستقبل.

وقال الرئيس الراشد بعد رفع الجلسة: نتمنى ان يعي الوزير ووزارة الداخلية النصائح والملاحظات وينفذها بأسرع وقت ممكن لاننا في قارب واحد والامن يخص الجميع، مضيفا: وزير الداخلية تعهد بتلبية التوصيات في جلسة الانفلات الامني و رفع تقرير للمجلس خلال أشهر.

من جانبه أكد وزير الداخلية الشيخ أحمد الحمود جاهزيته لأي استجواب يقدمه النواب له، مضيفا بالقول: أنا حاضر.

وأعرب الحمود عن سعادته لمناقشة الوضع الامني في البلاد مع اعضاء مجلس الامة، موضحا انه رد على الاسئلة التي طرحها اعضاء المجلس وهي تابعة من القلب لمساعدة اخوانهم رجال الامني، والاستفادة من الملاحظات التي تم طرحها.

واكد ان وزارة الداخلية حريصة على القيام بواجباتها كافة، لافتا الى ان الاوضاع الامنية مسؤولية جهات عدة ضمن منظومة متكاملة تتضمن وزارات وهيئات خاصة الى جانب الاسرة.

ووعد الوزير الحمود بدراسة التوصيات الصادرة عن الجلسة، وتنفيذ ما يمكن تنفيذه منها، مشيرا الى ان الوزارة ستطلع مجلس الامة بعد ثلاث اشهر على ما تم انجازه من هذه التوصيات.

وعن عدم تواجد قيادات الوزارة معه في الجلسة قال: تم طرح مواضيع عدة ولا يمكن ان تحدد القضية الفلانية لهذا القطاع او غيره لأنها مسؤولية قطاعات عدة، بل جهات اخرى غير وزارة الداخلية، ولله الحمد تجاوبنا مع الاعضاء في اجاباتنا ونأمل ان يكونوا مرتاحين من هذه الاجابات.

وعن اتهام اطراف خارجية بالتدخل في البلاد قال: اجبنا عن هذا الامر داخل الجلسة، ونأمل ان يكون النواب اقتنعوا من ردودنا.

من جهته قال النائب هشام البغلي ان الجلسة وقع فيها بعض النواب في فخ الحكومة وصوتوا مع سرية الجلسة لاعتقادهم انهم سيسمعون معلومات مهمة ولكن في النهاية لم نسمع اي شيء يستدعي ان تكون الجلسة سرية، حيث ان 6 ساعات كانت مدة الجلسة ولم تخرج منها بشيء يذكر.

واضاف البغلي ان هذا الشيء هو تأكيد على وجود من يمول الخلايات الارهابية في دولة الامارات ولها ارتباطات في الكويت، مشيرا الى ان هذا التأكيد لم يصدر من وزير الداخلية بل من رئيس الوزراء، مستطردا: غير ذلك كانت الجلسة عادية حيث كانت كلمات النواب موجهة الى الوزير، مبينا ان رد الوزير كان مقتضبا وكان خطاب الحكومة لا يتعدى العشرين دقيقة والبقية كانت كلمات للنواب.

من جانبه اعلن النائب احمد المليفي عن استجواب النائب الاول لرئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية الشيخ احمد الحمود في حال عدم تقديمه باستقالته او اقالته من رئيس الوزراء لأنه فشل في اتمام القضية الأمنية، قائلا ان الوزير جاء «جطل» دون اهداف ورؤى، ويجب عليه التقدم باستقالته قبل ان نمارس دورنا وتصعده الى منصة الاستجواب.

وقال المليفي في تصريح صحافي ان الحكومة اخطأت عندما طلبت جلسة سرية لمناقشة طلب النواب في عقد جلسة خاصة لمناقشة الوضع الامني، لافتا الى انه يفترض ان تكون الجلسة علنية لايصال رسالة لكل مواطن بان هناك اجراءات تتخذ لحماية وايصال رسالة لكل من تسول له نفسه بان هناك اجراء سيتخذ ضده.

واوضح انه كنا نعتقد ان الوزير سيقدم استراتيجية ورؤية الوزارة في معالجة القضية الامنية، قائلا «لكن للاسف الوزير جاء «جطل» ومن دون استراتيجية واهداف ولم يكن معه رجل أمني واحد من المختصين ويقول جاي اسمع اراء اعضاء مجلس الامة».

اضاف: ليس الوزير الذي يسمعنا نحن الذين نسمعه ونحن الذين نحاسبه، لافتا الى ان الوزير استهزء بالارواح التي ماتت وباعضاء مجلس الامة.

وقال ان الوزير فشل فشلا ذريعا في اول قضية، ولذلك على الوزير ان يقدم استقالته وعلى سمو رئيس مجلس الوزراء اقالته اذا لم يقدم وزير الداخلية استقالته، واذا لم يقبل سيحاسب، قائلا: انا شخصيا سوف امارس دوري في محاسبته لانه لا يستحق ان يستمر مع احترامنا لشخصه.

واضاف: على الوزير ان يقص الحق من نفسه والا سنمارس دورنا في محاسبته ووضعه على المنصة احتراما للشعب الكويتي وللدماء التي سالت وللارواح التي ازهقت.

من جانبه بين النائب الدكتور مشاري الحسيني: ان الشخصانية كانت واضحة في الجلسة السرية امس والتي عقدت لمناقشة الوضع الامني، الامر الذي دعاني الى شطب دوري من التحدث معارضا لسرية الجلسة.

وقال الحسيني في تصريح للصحافيين انني اشعر في بداية الجلسة ان هناك امرا دبر بليل ضد وزير الداخلية، نحن مع المحاسبة الصارمة، وبالفعل هناك خلل في الداخلية ولكننا نرفض الشخصانية التي وضحت في الجلسة، فهناك من حكم على الوزير فورا وقال هذا الوزير ما عنده شيء ماشي، ومثل هذا الكلام غير مقبول اطلاقا في العمل السياسي، فيجب ان نسمع وجهات نظره.

واستغرب الحسيني المطالبة باصدار بيان من وزير الداخلية، نحن نناقش الملف الامني وليس في بيان، لان الملف يحتوي امورا عدة، وبذلك لابد ان نصدر بيانات عدة، البيان يصدر لوجود قضية معينة، اما الملف الامني يصدر اثناء مناقشة ارقام واحصاءات.

واكد الحسيني ان هناك شخصانية ضد الوزير، واتجاه للضغط بهدف حلحلة الموضوع، وهو امر مرفوض اطلاقا، الامر الذي دعاني الى تسجيل انسحاب من الجلسة وانسحاب من دوري في التعقيب احتجاجا على وجود الشخصانية.

وذكر الحسيني: ان العمل السياسي يجب ان يكون وفقا لبيانات واضحة وليس حشد مجموعة ضد مجموعة، ووضح جليا ان هناك من كان يريد احراج الوزير او اقالته، الوزير اعطى معطيات وارقام الحكم عليها مرضية او غير مرضية يكون في النهاية، ولكن يبدأ الحكم قبل ان يبدأ الوزير في

حماد الدوسري

نبيل الفضل

■ الكندري: القفز إلى الاستجواب يفقد الأدوات الدستورية قيمتها.. والممارسة النيابية يجب ألا تخضع لقاعدة

■ الحمود من أفضل الوزراء الذين تولوا الحقيبة ونتطلع لرؤية توافق بين السلطتين

■ الفضل: مقاطعة الوزير أثناء كلمته كانت خطأ ..والسرية سمحت للنواب بالتحدث دون سقف

جانب من اجتماع مكتب المجلس مع وزير الأشغال

## مكتب المجلس: مهلة أسبوعين لاستكمال إجراءات تسريع تسليم مبنى الأعضاء الجديد

عقد مكتب المجلس اجتماعه أمس، برئاسة رئيس مجلس الأمة علي الراشد وحضور أعضاء المكتب.

وقال أمين سر المجلس العضو كامل محمود العوضي في تصريح صحافي أن مكتب المجلس اجتمع مع وزير الأشغال العامة ووزير الكهرباء والماء عبد العزيز الإبراهيم ومقاول مبنى الأعضاء الجديد، مشيرا إلى أنه تم الاتفاق على إعطاء المقاول مهلة أسبوعين للبدء في استكمال إجراءات تسريع تسليم المبنى.

وأضاف العوضي أن مكتب المجلس اطلع على بعض الأمور الإدارية المتعلقة بالأمانة العامة واتخذ القرارات المناسبة بشأنها.

## لقطات

### الوزير جاي يحكي

انسحب النائب فيصل الدويسان من الجلسة مؤكدا عدم جدية الوزير وقال الدويسان الذي حضر الى غرفة الصحافيين الوزير جاي على المجلس يحكي فقط وما مقدم اي شيء واضاف هذا الوزير يحترم فقط مجلس السعدون لكن مجلس علي الراشد ما يحترمه.

### رغبة في الانسحاب

قال النائب عبد الحميد دشتي ان 24 نائبا اصروا على سرية الجلسة مشيرا الى انه كانت هناك رغبة لدى اغلب الاعضاء في الانسحاب من الجلسة لانهم لم يجدوا شيئا ابدا.

واضاف دشتي انه يوجد عدم ارتياح من بيان وزير الداخلية مؤكدا دشتي ان البيان الذي تلاه الوزير لا يرتقي ان يكون في اضعف جلسة علنية وان هناك استياء من النواب جميعا ومحتمل انسحاب نواب اخرين من الجلسة.

### نتيجة التصويت

نتيجة التصويت على السرية 38 مع السرية و24 ضد السرية، وتحدث مؤيدا للسرية النائبان خالد العدوة، وعبدالله المعيوف، بينما تحدث معارضا للسرية يوسف الزلزلة وعبدالحميد دشتي.